اختلال التوازن بين الطلب والعرض في الاقتصاد العراقي: آثار الريعية النفطية على النمو والاستدامة:

د. سهام يوسف

18 ايلول 2025

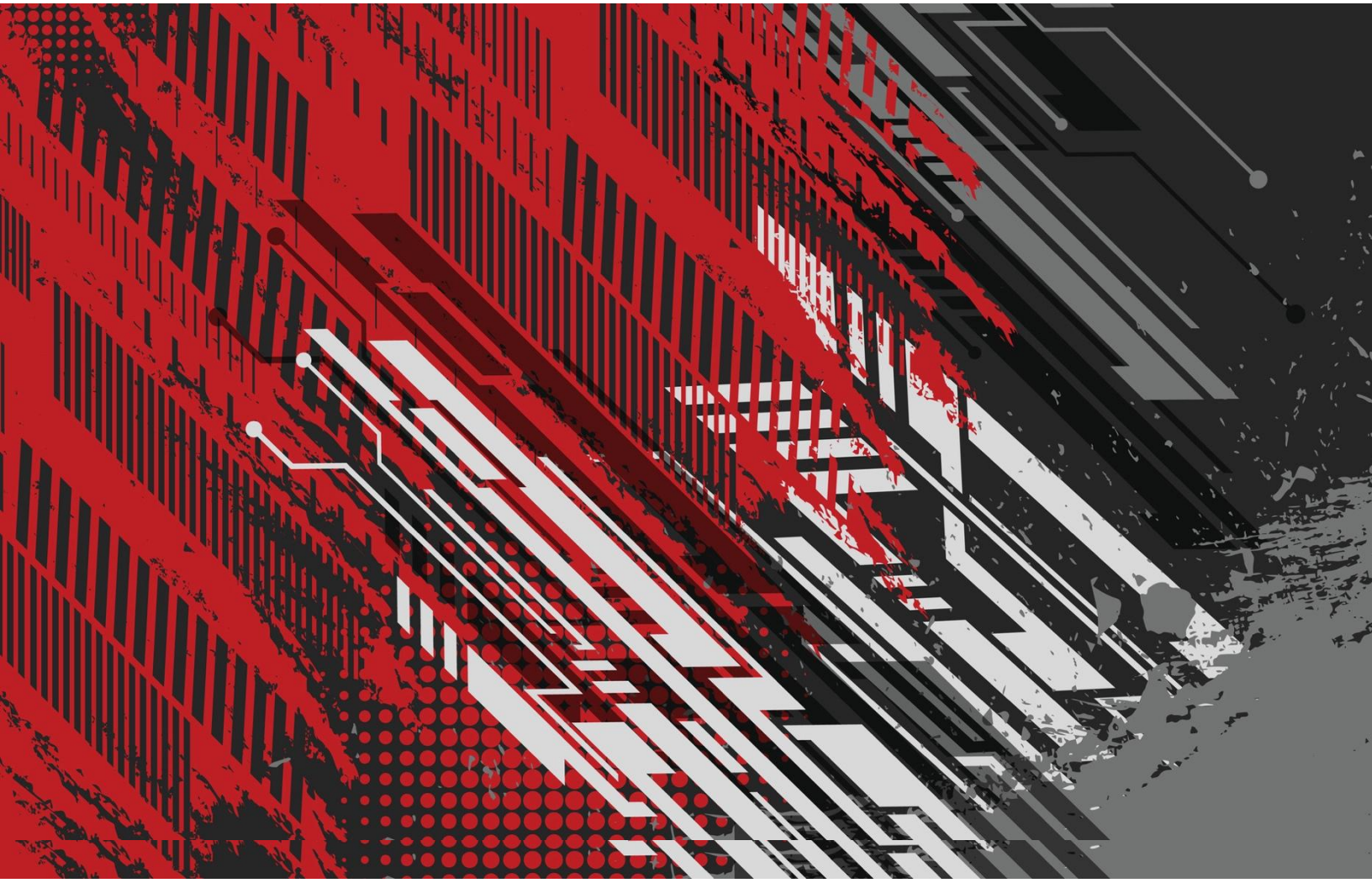

حقوق النشر محفوظة © 2025 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

اختلال التوازن بين الطلب والعرض في الاقتصاد العراقي: آثار الريعية النفطية على النمو والاستدامة:

المقدمة:

يتكون الاقتصاد الكلي من جانبين أساسيين مترابطين: جانب الطلب الكلي Aggregate Demand وجانب العرض الكلي Aggregate Supply يمثل الطلب الكلي مجموع الإنفاق على السلع والخدمات في الاقتصاد، ويشمل الاستهلاك الخاص، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، وصافي الصادرات Mamkiw 2020.
بينما يشير العرض الكلي إلى إجمالي السلع والخدمات التي يستطيع الاقتصاد إنتاجها وتوفيرها عند مستويات مختلفة من الأسعار Johnson, & Blanchard 2017
منذ الثورة الكينزية في ثلاثينيات القرن العشرين، أصبح التركيز على جانب الطلب إحدى الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية، إذ افترض جون مايناردكينز أن المشكلات الاقتصادية الكبرى مثل البطالة والركود تنشأ عن ضعف الطلب الكلي،وبالتالي فإن الحل يكمن في تنشيط الإنفاق العام ودعم الاستهلاك Keynes, 1936.
لكن مع أزمات السبعينيات (الركود التضخمي)، ظهر تيار "اقتصاديات جانب العرض" الذي شدد على أن التركيز المفرط على تنشيط الطلب يخلق تضخمًا، دون أن يعالج مشكلات الإنتاجية. وقد تبنى الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في الثمانينيات سياسة تعرف بـ Reaganomics، قامت على تخفيض الضرائب وتحرير الأسواق وتحفيز القطاع الخاص لزيادة العرض الكلي، وهو ما أعاد الاعتبار لفكرة أن النمو المستدام لا يتحقق إلا من خلال تعزيز الطاقة الإنتاجية للاقتصاد Romer,2012.

في التحليل الكلي، يُنظر إلى الاقتصاد على أنه توازن ديناميكي بين الطلب والعرض، الاقتصادات التي تركز على الطلب فقط قد تشهد نموا سريعا في فترات قصيرة، لكنه غير مستدام ويؤدي إلى أزمات تضخم أو عجز مزمن في الميزان التجاري. أما الاقتصادات التي تهتم بجانب العرض فقط، فقد تعاني من بطء في النمو وضعف في خلق فرص العمل، لذا فإن جوهر السياسة الاقتصادية الرشيدة يكمن في تحقيق توازن بين سياسات تحفيز الطلب وسياسات تقوية العرض Vane, 2005 & Snowdon.

تتجلى أهمية هذا التوازن بشكل خاص في الاقتصادات الريعية مثل العراق، حيث تشكل عوائد النفط المصدر الرئيسي للإيرادات العامة , ففي مثل هذه الاقتصادات، غالبا ما تنجذب الحكومات إلى إدارة الاقتصاد من منظور "الطلب الكلي"، عبر توزيع الريع النفطي في شكل رواتب ودعم وإنفاق استهلاكي، بدل استثماره في تعزيز العرض والإنتاجية. وهذا ما يؤدي إلى تشوهات هيكلية مثل الاعتماد المفرط على الاستيراد، وتراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية Mahdavy, 1970.

هيمنة جانب الطلب وإهمال جانب العرض في العراق:

منذ عام 2003، اتخذ الاقتصاد العراقي مسارا يعتمد بصورة شبه مطلقة على جانب الطلب ، مدفوعًا بريع النفط، دون أن يقابله تطوير حقيقي لجانب العرض ، وقد أشارت تقديرات البنك الدولي إلى أن الإيرادات النفطية شكلت أكثر من 90% من موارد الموازنة العامة للعراق في عام 2023، ما جعل الإنفاق العام المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصاديWord Bank, 2023.

وفي هذا الإطار، أظهرت بيانات وزارة المالية العراقية أن الجزء الأكبر من الموازنات المتعاقبة خصص للإنفاق الجاري، من رواتب وأجور ودعم اجتماعي، في حين كان نصيب الإنفاق الاستثماري ضعيفًا نسبيًا. ويعكس ذلك بوضوح أن الإيرادات النفطية لم تُستثمر لتعزيز الإنتاج المحلي أو تنمية القطاعات الاقتصادية المنتجة، بل استخدمت لتغطية الاحتياجات الجارية فقط.

وتؤكد بيانات وزارة المالية للنصف الأول من عام 2025 هذا الاتجاه، حيث بلغ إجمالي التعويضات والرواتب للموظفين والمتقاعدين والشبكة الاجتماعية حوالي 44.946 ترليون دينار، فيما بلغت إيرادات تصدير النفط الخام 45.283 ترليون دينار، أي أن نسبة تغطية صادرات النفط لهذه الرواتب تصل إلى نحو 99.2%.
وتشير هذه الأرقام إلى أن الجزء الأكبر من الإيرادات النفطية تم توجيهه لتلبية الطلب الجاري، دون تخصيص ملموس للاستثمار الإنتاجي، وهو ما يبرز بوضوح إهمال جانب العرض واستمرار اعتماد الاقتصاد العراقي شبه المطلق على النفط كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي.

مما يؤكد استمرار الاعتماد شبه المطلق على النفط في تمويل النشاط الاقتصادي (وزارة المالية العراقية، Iraqinews, (2025، وبذلك، بات الاقتصاد العراقي أسيرا لتقلبات أسعار النفط العالمية؛ إذ تزداد مستويات الطلب الكلي مع ارتفاع أسعار النفط، وتنكمش مع انخفاضها، في نمط يعرف بالمسايرة لدورة الدخل، وهو ما يضعف الاستقرار الكلي ويجعل النمو هشًا (IMF, 2022).

لقد تجلت هيمنة جانب الطلب بوضوح في هيكل الإنفاق الحكومي للعراق، حيث بلغ الإنفاق الجاري المتمثل بالرواتب والدعم الاجتماعي ،حوالي 83% من إجمالي الإنفاق في عام 2024، في حين لم تتجاوز نسبة الإنفاق الاستثماري 17% (وزارة المالية العراقية، 2025) ، ما جعل الإنفاق العام المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، بينما بقي الاستثمار في تعزيز القدرة الإنتاجية المحلية هامشيًا. ويعكس هذا التوزيع التوازن المختل بين الإنفاق الجاري الداعم للطلب، والإنفاق الاستثماري الداعم للعرض، ويؤكد استمرار اقتصاد العراق في دائرة الاعتماد الريعي على النفط واستيراد السلع والخدمات، مع ضعف في بناء قاعدة إنتاجية محلية مستدامة، وبذلك عززت الدولة جانب الطلب عبر توزيع الدخول، لكنها لم تخلق طاقات إنتاجية قادرة على زيادة العرض المحلي أو توفير بدائل للسلع المستوردة. هذا الوضع جعل الطلب الاستهلاكي الداخلي يعتمد في الأساس على الواردات السلعية، مموّلًا بالريع النفطي.

أن التوسع الكبير في الأنفاق العام وخاصة التشغيلي منه ،خلال السنوات الأخيرة زاد من هشاشة الاقتصاد العراقي، إذ أصبح تمويل عجز الموازنة مرهونا بعائدات النفط، مما رفع سعر التعادل النفطي المطلوب من 54 دولارًا للبرميل في 2020 إلى نحو 84 دولارًا في 2025 , ويعكس هذا الوضع اعتماد الاقتصاد شبه المطلق على الإيرادات النفطية كأداة لتعزيز الطلب دون استثمارها في تطوير القدرات الإنتاجية المحلية.

كذلك، ركزت السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي على إدارة جانب الطلب، خاصة في سوق الصرف الأجنبي، فبدلًا من العمل على تحفيز القطاعات الإنتاجية وتوسيع قاعدة العرض المحلي، انصب الجهد على تقليص الطلب على الدولار ، أو عبر إجراءات ترشيدية للاستيراد (.(IMF, 2022هذه السياسة تؤكد أن همّ السلطات المالية والنقدية انحصر في ضبط تدفقات الطلب، دون بناء منظومة إنتاجية .

أما على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، فقد ظل الاستهلاك الخاص والعام يشكل أكثر من 60% من تكوينه، في حين تراجعت مساهمة الصناعة التحويلية إلى مستويات منخفضة جدا، لا تتجاوز 2% في بعض السنوات (World Bank, 2023)، مما يعكس أن الاقتصاد العراقي لم يضع خطة فعالة لتعزيز القدرة الإنتاجية أو توسيع العرض المحلي،

واكتفى بتوجيه الإيرادات النفطية نحو استدامة الإنفاق الاستهلاكي، بينما بقي العرض المحلي محدودًا وغير قادر على تلبية الاحتياجات الأساسية للسوق الداخلية ،وكانت نتيجة هذا الامر ، هي الاعتماد شبه المطلق على الاستيراد، بما يترتب عليه من عجز مالي وتضخم مستورد وضغوط على سعر الصرف.

مما تقدم، يتضح أن صناع القرار الاقتصادي في العراق ركزوا سياساتهم أساسًا على إدارة أدوات الطلب الكلي، مثل ضبط مستويات الإنفاق العام، تقييد الاستيراد، التحكم في التدفقات النقدية الأجنبية، وتقليص الاستهلاك في القطاع العام، بهدف التأثير على الأسعار والنشاط الاقتصادي. ومع ذلك، تكاد هذه السياسات تتجاهل جانب العرض، إذ لم تُعتمد إجراءات فعالة لتعزيز الإنتاج المحلي أو تطوير الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، مما يعكس قصورًا هيكليًا في استراتيجية النمو الوطني.

أما عن أهمال جانب العرض ، فإنها تتجلى في العديد من الجوانب ،أهمها:

1. التأخر في وضع استراتيجية وطنية للتنويع الاقتصادي. فعلى الرغم من الوفرة المالية التي تحققت بفعل ارتفاع أسعار النفط في سنوات عديدة، لم توجَّه هذه العوائد إلى تحفيز الصناعة التحويلية أو تحديث القطاع الزراعي أو دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبدلًا من ذلك، بقيت هذه القطاعات رهينة التخلف الهيكلي وضعف الإنتاجية، فيما اتسعت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي على حساب القطاعات غير النفطية.

2. منذ عام 2003 وحتى 2015، شهد الاقتصاد العراقي توسعا حادا في توظيف القطاع العام، إذ ارتفع عدد العاملين من نحو 1.2 مليون موظف في 2003 إلى أكثر من 3 ملايين في 2015، (World Bank, 2018; 2015 Iraq Data Bank) هذا التوسع التاريخي في التوظيف في القطاع العام رسّخ الاعتماد على الدولة كمصدر رئيسي للتوظيف، على حساب تطوير القطاع الخاص وتنشيط الإنتاجية، وبالانتقال إلى الفترة الحالية، وفقًا لبيانات وزارة التخطيط العراقية لعام 2024، بلغ إجمالي القوى العاملة حوالي 15 مليون شخص، منهم نحو 42% يعملون في القطاع العام، فيما يشغل القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي النسبة الباقية. يعكس هذا استمرار الهيمنة التاريخية للقطاع العام على سوق العمل، مع ارتفاع البطالة، ولا سيما البطالة المقنعة، إذ استوعبت مؤسسات الدولة أعدادًا كبيرة من العاملين دون أن تُحدث قيمة إنتاجية ملموسة .(IMF,2022)

هذا التسلسل التاريخي يوضح أن سياسات التوظيف منذ 2003 لم تركز على تعزيز وتفعيل قطاعات الإنتاج الحقيقية أو الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، ما أدى إلى استمرار الاعتماد شبه المطلق على الإيرادات النفطية كمحرك للنشاط الاقتصادي.

ونتيجة لذلك ارتفعت معدلات البطالة، ولا سيما البطالة المقنّعة، حيث استوعبت مؤسسات الدولة أعدادًا متزايدة من العاملين دون إنتاجية تذكر (.(IMF, 2022ويوضح هذا أن صانع القرار لم يوجّه السياسات نحو تعزيز وتفعيل قطاعات الإنتاج الحقيقية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطاقات الإنتاجية المتاحة.

3. أهمل العراق الاستثمار في البنية التحتية الإنتاجية. فشبكات الكهرباء والماء والطرق والنقل، التي تمثل الركائز الأساس لعمل أي قطاع إنتاجي، ظلت تعاني من تدهور مزمن، وتسببت في تعطيل النشاط الصناعي والزراعي، ورفعت من كلفة الإنتاج المحلي مقارنة بالمستورد (وزارة التخطيط العراقية، 2024). هذا القصور في البنية التحتية مثل عائقا رئيسا أمام أي محاولة لتفعيل جانب العرض المحلي.

4. عانت بيئة الأعمال العراقية من ضعف التشريعات وعدم استقرار السياسات، إضافة إلى تفشي الفساد وسيطرة المكاتب الاقتصادية التابعة للأحزاب على كثير من الأنشطة، مما حدّ من قدرة القطاع الخاص على الاستثمار والإنتاج، فغياب الحوافز الضريبية، وضعف حماية المستثمر، وعدم ضمان سيادة القانون، كلها عوامل جعلت العراق غير قادر على جذب استثمارات إنتاجية محلية أو أجنبية طويلة الأمد (UNDP 2023).

نتيجة هذا الإهمال لجانب العرض، أصبح الاقتصاد العراقي شديد الانكشاف للتقلبات الخارجية، حيث يعتمد بشكل كبير على الواردات والتمويل النفطي، ما يعرضه لمخاطر الصدمات التجارية والأسعار العالمية وتقلبات أسواق الصرف، إذ يعتمد على استيراد الغذاء والدواء والطاقة ،وهذا الاعتماد المفرط جعل العراق عرضة للتضخم المستورد والآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف. وبذلك، فإن أي صدمة خارجية سرعان ما تنعكس داخليا في صورة تضخم وعجز مالي وتدهور في القدرة الشرائية للمواطنين.

باختصار، يكشف إهمال جانب العرض في العراق عن خلل بنيوي عميق، اقتصاد غني بالموارد لكنه فقير بالقدرات الإنتاجية. محاولات التنويع وإصلاح الخلل: واقع ومحدودية النتائج في السنوات الأخيرة، تبنت الحكومات العراقية شعارات تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، ففي خطة التنمية الوطنية للفترة 2024–2028،

تم تحديد هدف خفض إسهام النفط في الناتج المحلي من مستواه الحالي إلى 25% بحلول 2028، مع التركيز على تعزيز استثمارات القطاع الخاص، واعتماد اقتصاد السوق، وتشجيع القطاعات الواعدة مثل التصنيع والزراعة والسياحة، بالإضافة إلى تفعيل التكنولوجيات الحديثة.

إلا أن التنفيذ الفعلي يشير إلى استمرار هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي: فتبلغ حصة استثمارات القطاع الخاص نحو 34% فقط من إجمالي الاستثمار المخطط، مقابل 65% للاستثمار الحكومي، مما يعكس محدودية القدرة على دفع القطاع الخاص ليكون محركًا للنمو. كما لم تُسجل إصلاحات هيكلية جوهرية في البيروقراطية، أو تحديث البنية التحتية الإنتاجية (كالكهرباء والنفط والغاز)، فضلاً عن عدم تطوير نظام التعليم والمهارات بما يرفع الإنتاجية الوطنية.

تؤكد التقارير الدولية هذا الاتجاه، ففي بيان ختام مشاورات صندوق النقد الدولي (2025) وجد أن السياسات المالية والنقدية غالبا ما انصبت على ضبط الطلب دون دعم فعال لنمو القطاع الخاص، مما انعكس في تباطؤ نمو القطاع غير النفطي من 13.8% في 2023 إلى 2.5% متوقع في 2024 . كما يشير تقرير البنك الدولي إلى أن الاقتصاد العراقي يتبع المسايرة لدورة الدخل بشكل واضح، إذ يرتفع الانفاق في فترات ارتفاع أسعار النفط، ويتراجع تمامًا عند انخفاضها.

أثر هيمنة الطلب وإهمال العرض على الاقتصاد العراقي:

1.خلق التركيز المفرط على جانب الطلب و إهمال جانب العرض تشوهًا بنيويًا في الاقتصاد، حيث أصبح الناتج المحلي الإجمالي يعتمد بشكل شبه كامل على النفط لتمويل الإنفاق، بينما بقيت قطاعات الانتاج الحقيقي هامشية ، مما أدى إلى ارتفاع الاعتماد على الاستيراد وارتفاع العجز المالي .

2. ساهم هذا الوضع في تقلب اقتصادي حاد، فمع ارتفاع أسعار النفط، يتوسع الطلب ويزداد الاستهلاك، بينما يؤدي أي انخفاض في الأسعار إلى انكماش سريع في النشاط الاقتصادي، دون وجود آليات عرضية متينة لامتصاص الصدمات، ما يعكس هشاشة الاقتصاد العراقي وانكشافه لتقلبات الأسواق العالمية.

3. ساهم هذا الوضع في تقلب اقتصادي حاد،فمع ارتفاع أسعار النفط، يتوسع الطلب ويزداد الاستهلاك، إلا أن أي انخفاض في الأسعار يتسبب في انكماش حاد للنشاط الاقتصادي، دون وجود آليات عرضية متينة لامتصاص الصدمة. وهذا يوضح كيف أن الاقتصاد العراقي يعيش في حلقة من المسايرة لدورة الدخل بدلاً من أن يكون قادرًا على توليد نمو مستدام من جانب العرض (IMF,2022).

4. أثرت هذه السياسة على سوق العمل. فالتركيز على الطلب عبر الإنفاق الحكومي أدى إلى توظيف محدود في القطاع الخاص، وارتفاع البطالة المقنّعة، وتراجع القدرة على خلق وظائف مستدامة. القطاع الخاص، الذي يمكن أن يكون محركًا للإنتاج والتنافسية، ظل مقيدًا بسبب ضعف الحوافز، وضعف التشريعات ، وكذلك مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على الموارد الاقتصادية (UNDP,2023).

5.انعكس إهمال جانب العرض على التضخم واستقرار الأسعار، فزيادة الطلب على السلع المستوردة، مقابل ضعف الإنتاج المحلي، ينعكس مباشرة على ارتفاع أسعار السلع والخدمات الاقتصاد المحلي.

6. ساهمت هذه الديناميكية في تزايد الفساد واستغلال الريع النفطي، فالاعتماد شبه المطلق على النفط كمولٍ للطلب سمح بتراكم الثروات في أيدي نخبة محدودة، بينما ظل التمويل الحكومي موزعًا بطريقة غير إنتاجية، تركز على استدامة الدعم والرواتب بدلًا من تطوير الصناعات المحلية والبنية التحتية الإنتاجية (World Bank, 2023) باختصار، الهيمنة المطلقة على الطلب وإهمال العرض خلقت اقتصادًا ضعيفًا هيكليًا، هشا أمام الصدمات، مع محدودية فرص العمل، واعتماد على الاستيراد، وتضخم مستورد، وغياب تنافسية محلية حقيقية، وهذه النتائج تؤكد أن إصلاح الاقتصاد العراقي يتطلب إعادة التوازن بين جانب الطلب وجانب العرض، عبر سياسات تعزز الإنتاج المحلي، وتدعم القطاع الخاص، وتوسع قاعدة مصادر الدخل، بحيث يصبح النمو الاقتصادي مستدامًا وقادرًا على امتصاص الصدمات الخارجية.

التوصيات:

أن التركيز على جانب الطلب وإهمال جانب العرض خلق خللاً بنيويًا عميقًا في الاقتصاد ، وضع العراق أمام حقيقة واحدة وهي ،انه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون إعادة التوازن بين الطلب والعرض. ويستلزم ذلك سياسات استراتيجية طويلة المدى، تشمل:

1. تعزيز الإنتاج المحلي ،من خلال دعم الصناعات التحويلية والزراعة، وتطوير البنية التحتية الإنتاجية، وتوفير التمويل والحوافز الضريبية للقطاع الخاص.

2. تشجيع القطاع الخاص ، عبر إزالة القيود الإدارية، وضمان سيادة القانون، وحماية حقوق المستثمرين، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من لعب دور أكبر في الاقتصاد.

3. تنويع مصادر الدخل وذلك للحد من الاعتماد المطلق على النفط، من خلال استثمار الموارد الطبيعية غير النفطية، والطاقة المتجددة، والسياحة، والاقتصاد الرقمي.

4. تحسين إدارة الموارد النفطية: بحيث تُستخدم العوائد لتعزيز قدرات الإنتاج المحلي وليس فقط لتغطية الإنفاق الاستهلاكي أو شراء الولاءات الاجتماعية.

5. ضرورة تحقيق مواءمة استراتيجية بين السياسات النقدية والمالية والتجارية، بحيث تعمل جميعها بشكل متكامل لدعم الإنتاج المحلي، تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي.

باختصار، الإصلاح الاقتصادي في العراق يحتاج إلى نقلة نوعية في التفكير الاستراتيجي، تجعل الإنتاج المحلي والقطاع الخاص محركًا للنمو، ويوازن بين الطلب والعرض، ويقلل هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية. إن تحقيق هذا الهدف سيمنح الاقتصاد العراقي القدرة على النمو المستدام، وتوفير فرص العمل، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى الإقليمي والدولي.

المراجع:

Johnson, D. R. (2017). Macroeconomics (7th ed.). Pearson. & Blanchard, O.,

Keynes, J. M. (1936). The General Theory of Employment, Interest and Money. Macmillan.

Mahdavy, H. (1970). The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran. In M. A. Cook (Ed.), Studies in the Economic History of the Middle East (pp. 428–

Oxford University Press. .(467

Mankiw, N. G. (2020). Principles of Economics (9th ed.). Cengage Learning.

Romer, D. (2012). Advanced Macroeconomics (4th ed.). McGraw-Hill.

Vane, H. R. (2005). Modern Macroeconomics: Its Origins, & Snowdon, B., Development and Current State. Edward Elgar.

International Monetary Fund (IMF). (2022). Iraq: Staff Report for the 2022 Article IV Consultation. Washington, DC: IMF.

United Nations Development Programme (UNDP). (2023). Human Development Report: Iraq 2023. New York, NY: UNDP.

World Bank. (2023). Iraq Economic Monitor: From Dependence to Diversification. Washington, DC: World

Bank.

وزارة التخطيط العراقية. (2024). التقرير السنوي للتخطيط والتنمية الاقتصادية 2024. بغداد: .

الكاتب: دكتورة سهام يوسف

دكتوراه في الاقتصاد الدولي، المدرسة العليا للإحصاء والتخطيط، وارشو، بولندا. تقيم حالياً في المغرب.

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600